المواطنون... يتذمّرون من القيود على الحركة، ومن بقاء اعداد هائلة من المعتقلين في السجون والمعتقلات، ومن الضرائب الباهظة التي تجبى منهم بالقوة ومن دون حق، ومن منع البناء لعدم اعطاء رخص من قبل الادارة المدنية» (المصدر نفسه). وذهبت مصادر فلسطينية أخرى الى نعت هذه الاجراءات بعدم الجدية، وذكرت ان أغلب البيوت المغلقة التي قررت السلطات الاسرائيلية اعادة فتحها، كانت فتحت، بالفعل، قبل بادرة السلطات، ولكن هذه الاوساط لم تقلل من أهمية بعض التدابير الاخرى، مثل الغاء القيود على تنقل السكان، واطلاق سراح ثمانمئة سجين أمني من معتقل «كتسيعوت» الاسرائيلي. وقد قوبل الاجراءان الأخيران، عموماً، بترحيب ظاهر من مختلف الاوساط الفلسطينية التي تحفّظ غالبيتها من عدد السجناء الذين تقرر اطلاق سراحهم، بسبب وجود أكثر من ١٢ ألف معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية، خصوصاً وان من تقرر اطلاق سراحهم هم من بين المحكومين لمدد زمنية قصيرة، وهي على وشك الانتهاء اصلاً (المصدر نفسه). ولا يزال أمام الفلسطينيين مطالب كثيرة ينظرون الى احتمالات تحقيقها حتى يعلنوا قدراً كافياً من رد الفعل الايجابي على البادرة الاسرائيلية، ويصل طموحهم، في هذا المجال، الى مطالبة الحكومة الاسرائيلية بـ «تغيير التوجه»، واتخاذ سياسة بديلة لسياسة الضم والالحاق التي تتبعها، وكذلك الابقاء على امكانات عملية التسوية (المصدر نفسه).

أزمة النجاح

تعتبر احداث جامعة النجاح الوطنية في نابلس التي تلت قيام الجيش الاسرائيلي بفرض حصار على الجامعة اولاً، والمدينة فيما بعد، واحدة من ابرز وأهم تجارب اختبار القوة والنفوذ بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الاسرائيلية، في لحظة صعود رابين الى السلطة؛ علاوة على ما عكسته من تطورات نوعية في طبيعة العلاقة بين الطرفين ومستوى ما بلغته من تجاذب وتنافر. فالطريقة التي تمّت بها معالجة وجود مسلّحين داخل الحرم الجامعي أوجدت سابقة دلّلت على وجود ادراك مشترك لضرورة تليين المواقف الصلبة، حيث تمّت «التضحية» من جانب كل من الطرفين بمبادىء كان مستحيلاً القبول بالتنازل عنها من قبل، كقبول الفلسطينيين الابعاد والذي يعد أقسى من السجن، والسكوت عن فصل مواطنين عن أرضهم في مقابل تراجع سلطات الاحتلال عن اعتقالها مسلحين من داخل الجامعة، وقبولها التفاوض بدلاً من تطبيق قوانين الاحتلال، والتوصل الى اتفاق سياسي بدلاً من فرض منطق القوة (جون ايمانويل، «نهاية أزمة النجاح دلت على وجود متغيّرات»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/٧/٢٥).

فقد فرضت قوات من الجيش الاسرائيلي في ١٩٩٢/٧/١٤ حصاراً على الحرم الجامعي حيث تواجد نحو ٣٥٠٠ طالب للادلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس الطلبة في الجامعة، «انضمّ» اليهم عدد من المطلوبين المسلّحين، الذين طالبت قوات الجيش بخروجهم وتسليم أنفسهم وأسلحتهم. وقد رفض هؤلاء مطالب الجيش الاسرائيلي الذي منع الدخول الى الجامعة أو الخروج منها، وأعلن محيط الجامعة منطقة عسكرية حظر الدخول اليها حتى على الصحفيين ووسائل الاعلام. وقد طلب مجلس أمناء جامعة النجاح الاجتماع مع منسّق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في الارض المحتلة، داني روتشيلد، واستجيب لطلب وفد الأمناء، غير انه فشل، في خلال نقاش استمر ثلاث ساعات، في اقناع روتشيلد برفع الحصار عن نابلس وجامعتها والسماح لطلابها بالمغادرة تجنّباً لسفك الدماء. وذكر عضو مجلس الامناء، حسام عبدالهادي، الذي شارك في الاجتماع ان المجتمعين أبلغوا الى روتشيلد انه «لا يجوز استخدام أربعة آلاف طالب جامعي وموظف رهائن من أجل القبض على مطلوبين»، وقيل له «ان هناك مطلوبين في جميع انحاء الضفة [الفلسطينية] وليس داخل الحرم الجامعي وحده» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/٧/١٦).

وهكذا أدى عدم التوصل الى حل سريع للمشكلة الى قيام ازمة كبيرة داخل الجامعة وعلى أسوارها وفي نابلس كلها ايضاً. فأعلن طلاب الجامعة الاعتصام، وشدّد الجيش الاسرائيلي من حصاره مانعاً ادخال الأغذية الى المعتصمين، وبدأت مرحلة جديدة من المفاوضات تحت ضربات الضغط المتبادل من الطرفين. وتميّزت ظروف المواجهة الجديدة هذه بعوامل عدّة جعلتها